المحاسبة المتوسطة

قسم الادارة الاعمال

كلية أشور جامعة

المرحلة الثانية / الكورس الاول

م.م امنة احمد سلمان

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية.

أولاً: المحاسبة كنظام للمعلومات

تعرف المحاسبة كنظام للمعلومات يختص بقياس ومعالجة المعلومات المالية للشركات وإيصالها إلى مستعمليها داخل وخارج هذه الشركات، فهي تختص بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية لغرض توفير تقارير مالية للأطراف الداخلية والخارجية تفيد في عملية اتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتنبع أهمية المحاسبة من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لاحتياجات عملية اتخاذ القرار، إذ حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وظيفة المحاسبة بتقديم معلومات مالية وكمية عن الشركات لخدمة عملية اتخاذ القرارات، لذا توجه الأنشطة المحاسبية لخدمة العديد من الأطراف التي تعتمد على المحاسبة كمصدر للمعلومات التي يحتاجونها في عملية اتخاذ القرار ويصطلح على هذه الأطراف مستعملي المعلومات المحاسبية Users Of Accounting Information ، وقد حدد الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB)، مستعملي البيانات المالية بالمستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والزبائن والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة، فالمعلومات Statements، المحاسبية على وفق هذا التعريف تستفيد منها جهات أربع رئيسة وهي:

1. أصحاب المصالح stakeholders : إذ يوفر النظام المحاسبي معلومات لخدمة الأطراف التي تعتمد في قراراتها على تقييم المركز المالي للشركة وربحيتها والتوقعات المستقبلية لها عن طريق تقارير محاسبية يطلق عليها التقارير المالية Financial ويستعمل هذه المعلومات نوعين من المستفيدين:

أ – **المستفيدون ذوو المصلحة المباشرة** وهم الملاك الحاليين للشركة والمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الشركة Potential Investors والمقرضين Lender ، والدائنون Creditors الذين قدموا للشركة البضائع بالأجل والعاملين Employees في الشركة، والزبائن Customers الذين يهتمون باستمرارية الشركة.

ب – **المستفيدون ذوو المصالح غير المباشرة** وتشمل المحللين الماليين Financial Analysts وخبراء الاستثمار Investment Advisors والجهات المنظمة لسوق الأوراق المالية Stock Exchang

2. إدارة الشركة Managers : تمثل إدارة الشركة مجموعة الأفراد المسؤولة عن تحقيق أهداف الشركة، الذين يديرون أنشطتها في المجالات الوظيفية المختلفة ابتداءً من تحديد الأهداف وحصر الإمكانيات المتاحة ووضع

الخطط اللازمة والرقابة على تنفيذ هذه الخطط، ويقوم النظام المحاسبي بإعداد وتوصيل المعلومات المختلفة لتسهيل أداء تلك الأنشطة عن طريق العديد من التقارير والبيانات سواء أكانت بصفة دورية أم الأغراض إدارية خاصة.

3. السلطات الضريبية Taxes Authority: تلزم الجهات الضريبية الشركات بتقديم التقارير الضريبية المعدة على وفق القوانين والتشريعات المعمول بها، ويقوم النظام المحاسبي بتوفير مثل هذه التقارير

4. الجهات الحكومية Government : تخضع الشركات للعديد من القوانين والتشريعات المنظمة لشؤونها وتناط مسؤولية متابعة تنفيذ هذه القوانين والتشريعات بجهات حكومية معينة، يوفر النظام المحاسبي تلك المعلومات بصورة تقارير خاصة لهذه الجهات، وأمثلة هذه الجهات ديوان الرقابة المالية وزارة التخطيط التي تحتاج إلى معلومات عن الشركات لاستعمالها في توجيه وتنظيم الاقتصاد الوطني وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وغيرها، وسوق الأوراق المالية بالنسبة للشركات المدرجة في هذه السوق.

ثانيا: القوائم المالية ونظام معلومات المحاسبة المالية

يعبر عن القوائم التي تحضر نهاية الفترة المالية للوصول إلى نتيجة نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، بالقوائم المالية Financial Statements، وهي من أكثر التقارير المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية أهمية، فهي المصدر الرئيس للمعلومات المحاسبية التي تحتاجها الأطراف الخارجية والأطراف الداخلية جميعها والمتعلقة بنتيجة النشاط خلال فترة مالية معينة والمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة. وهناك اربعة الانواع للقوائم المالية وهي كما يلي

1. قائمة الدخل (كشف الدخل) Income Statement
2. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Statement of Financial Position
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Changings in Equity
4. قائمة التدفق النقدي Statement of Cash Flow

فضلا عن الملاحظات وملخصات السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية التي توضح ما قد يكون موضع لبس أو شك لدى المستفيدين.

ثالثاً: أهداف القوائم المالية:

إن اعداد القوائم المالية نهاية كل فترة مالية يحقق مجموعة من الأهداف هي:

1. مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي للشركة والأرباح المتحققة نتيجة مزاولة هذه الشركة نشاطاتها التشغيلية وغير التشغيلية والتوقعات المستقبلية لنتيجة هذه الأنشطة والمركز المالي وغيرها من المعلومات التنبؤية التي تخص مستقبل الشركة أي أن القوائم المالية تهدف بشكل رئيس إلى تقديم معلومات عن:

أ – نتائج الأعمال: تفيد المعلومات المتعلقة بأداء الشركة المالي وخاصة المعلومات المتعلقة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها الشركة في المستقبل، وتتوافر المعلومات المتعلقة بأداء الشركة بصفة عامة بقائمة الدخل.

ب– المركز المالي يتأثر المركز المالي للشركة بمقدار الموارد الاقتصادية الخاضعة لسيطرتها وهيكلها التمويلي وما تتمتع به من سيولة ويسر مالي وبقدرتها على التكيف مع التغيرات البيئة المحيطة بها، وتتوافر المعلومات المتعلقة بالمركز المالي بصفة رئيسة بقائمة المركز المالي (الميزانية العامة) Balance Sheet.

ج – التغيرات في حقوق الملكية Changes In Owner's Equity عن طريق التقرير عن التغيرات الحاصلة في حقوق ملكية الشركة خلال فترة زمنية معينة، هي الفترة الزمنية نفسها التي اعدت عنها قائمة الدخل.

د – التدفقات النقدية Cash Flow توفر قائمة التدفق النقدي معلومات عن مصادر الأموال واستعمالاتها عن طريق تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية، والتي تكون على أنواع ثلاث هي ا التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية إن التاك المعلومات الأغراض للشركة والتي تمثل النشاط الطبيعي لها والتدفقات النقدية عن العمليات الاستثمارية، والتدفقات النقدية عن العمليات التمويلية

2. تلبي القوائم المالية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، لكنها لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها هؤلاء المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذه القوائم تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية فقط، ولاتوفر بالضرورة معلومات مالية مستقبلية أو معلومات غير مالية .

وعليه فإن إعداد القوائم المالية نهاية الفترة المالية يمكن الشركة من:

أ – تقديم معلومات عن نتيجة الأعمال والوضع المالي ومصادر أموالها وإستعمالاتها والتغييرات الحاصلة في حقوق ملكيتها، يستعمل هذه المعلومات العديد من المستفيدين اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب – تلبية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين في اتخاذ القرارات الاقتصادية

ج – المساعدة في تقييم كفاءة الإدارة تأدية واجباتها و محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها.

رابعاً: استخدامات القوائم المالية:

إن التأكيد على توفير معلومات محاسبية عن نشاط الشركة ناتج عن أهمية مثل هذه المعلومات لجهات عديدة كما سبق بيانه إذ تستعمل هذه الجهات القوائم المالية لأغراض اتخاذ قرارات اقتصادية كثيرة من أمثلتها:

1. اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.

2. تحديد الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين أو الملاك ومقدار ربحية الأسهم. تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال التي تقترضها الشركة من المصارف والمؤسسات المالية.

3. خدمة المستفيدين تستعمل هذه البيانات في تجسيد السياسات الضريبية التي تخضع لها الشركة .

خامساً: الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

فالإطار المفاهيمي هو مجموعة مترابطة من الأهداف objectives والأسس fundamentals فالأهداف objectives لتحديد غايات وأغراض التقارير المالية والأسس fundamentals هي المفاهيم الرئيسة التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. توفر هذه المفاهيم دليلاً لاختيار المعاملات والأحداث والحالات لأخذها بعين الاعتبار عند الاعتراف بها وقياسها وكيف تلخص ويجري الإبلاغ عنها، ويقسم هذا الإطار إلى مستويات رئيسة ثلاث وكالآتي:

المستوى الاول : أهداف المحاسبة

تهدف المحاسبة بشكل عام الى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات هذا التعريف فان مهمة المحاسبة الرئيسة .هي توفير معلومات مفيدة، ولكي تقوم بهذه المهمة فان ذلك يتطلب وجود منهجية متكاملة سيجري التعرض لاحقاً، أما دور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات فتأتي عن طريق صنع القرار الذي يقدم على شكل بديل أو

معلومة لأصحاب المصالح (المستفيدين) ومن لهم علاقة بهذه المعلومة والذين بدورهم يقومون باتخاذ القرار، وكما سبق بيانه فان اصحاب المصالح المستفيدين من المعلومات التي تقدمها المحاسبة كنظام للمعلومات ذوي اتجاهات وتصنيفات مختلفة، فمنهم فالهدف العام للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات، وهذه الفائدة لا تتحقق للمستفيد دون أن يمتلك مستوى ملائم من المعرفة والمؤهلات العلمية والعملية في مجال الاعمال التجارية والمحاسبة، ويمكن تشخيص اهداف محاسبة كما يأتي:

1. أطراف خارجية External Users : وتشمل الاشخاص المعنيين أولاً بالمعلومات ومن أجلهم تقوم المحاسبة المالية بوظيفتها كالمستثمرين والمقرضين والدائنين والجهات الحكومية وغيرها.
2. أطراف داخلية Internal Users : وتشمل الادارات والاقسام في الشركة كالاحصاء والبحث والتطوير والموارد البشرية.

المستوى الثاني : العناصر والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1- عناصر القوائم المالية Elements of Financial statements: تشتمل القوائم المالية السابق ذكرها مجموعة من العناصر والمكونات الرئيسة، ينصب عمل المحاسبة عليها، فالمحاسب يقوم بتنفيذ وظيفتي المحاسبة (القياس والافصاح) لهذه العناصر وقد حدد الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية تعريفات دقيقة لكل عنصر من هذه العناصر) وهي وكالآتي:

أ – **الموجودات Assets** : موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها بالمستقبل و إن الشركة قد اكتسبت حق الحصول عليها أو السيطرة عليها نتيجة احداث ماضية،

ب – المطلوبات Liabilities : هي موارد اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً نتيجة التزام قائم على الشركة في الوقت الحاضر بتحويل أصول أو تقديم خدمات الشركات اخرى نتيجة أحداث ماضية، ولا يختلف مفهوم الموارد الاقتصادية اي هي ديون وتعهدات على الوحدة الاقتصادية مقابل حصولها على سلع وخدمات.

ج – **حقوق الملكية Equity** : هي ما تبقى من أصول الشركة بعد طرح خصومها، وهذا يعني ان حقوق الملكية تمثل الفضلة للملاك بعد طرح الالتزامات.

حقوق الملكية = الموجودات – المطلوبات

د – الإيرادات Revenues: تدفقات داخلة للشركة عن عملياتها الرئيسة تُحدث زيادة في أصولها أو نقص في خصومها، أو كليهما معاً، تنشأ خلال دورة انتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أية أنشطة اخرى ناتجة من الاعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة وكل ما ينطبق عليه التعريف أعلاه على المحاسب تسجيله كإيراد للشركة.

هـ – المصروفات Expenses : هي تدفقات خارجة من الشركة للقيام بعملياتها الرئيسة تحدث نقص في أصولها أو زيادة في خصومها أو كليهما معاً، تنشأ خلال دورة انتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أية انشطة اخرى ناتجة عن الاعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة.

و – المكاسب Gains: هي عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة، ماعدا تلك الزيادة الناتجة عن ايرادات أو استثمارات الملاك، والزيادة هنا عن أعمال غير رئيسة وغير معتادة وغير مستمرة بخلاف الإيرادات، ويستثنى من ذلك الزيادة التي يقوم بها الملاك كزيادة رأس المال.

ز – الخسائر Losses: هي نقص في حقوق الملكية صافي الأصول) ناتج عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أية عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى تؤثر بالشركة ماعدا ذلك النقص الناتج عن مصروفات أو توزيعات للملاك، والنقص هنا يكون مباشرة في صافي الأصول وينتج عن أعمال غير رئيسة وغير معتادة وغير مستمرة بخلاف المصروفات ويستثنى من ذلك النقص الذي يتسبب به الملاك كتخفيض رأس المال.

ح – استثمارات الملاك Investment by Owners : هي الأصول التي يضعها الملاك في الشركة كاستثمارات، وهذه الاستثمارات تزيد من حقوق الملكية وتدرج ضمن قائمة المركز المالي ضمن رأس مال الملاك Owners Capital.

ط – التوزيعات الى الملاك Distribution : وهي الانخفاض في صافي أصول الشركة الناتج عن تحويل أصول أو تقديم خدمات أو الالتزام بخصوم تجاه المالكين تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في الشركة.

ي – الدخل الشامل Comprehensive Income: هو التغير في حقوق ملكية شركة ما، خلال فترة ما نتيجة صفقات أو أحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالمالكين، ويقاس الدخل الشامل كالآتي:

الدخل الشامل = (الإيرادات – المصروفات) + (المكاسب– الخسائر)

2 – الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تلتزم المحاسبة بتوفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، وهذا هو هدفها الرئيس ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يتطلب وجود معايير وخصائص تتميز بالمعلومات النافعة والمفيدة والملائمة لاتخاذ القرار عن غيرها، وتنقسم الخصاص النوعية للمعلومات إلى مجموعتين هما:

أ – الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية Fundamental Qualities: وهي المواصفات التي يجب توافرها بالمعلومات المحاسبية، وعدم توافرها يؤدي الى انعدام المنفعة من هذه المعلومات وتكون غير ذات فائدة، وهذه الخصائص هي

1 – الملائمة Relevance ويقصد بها أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة وأرتباط بالقرار المراد إتخاذه اي انها ذات تأثير على متخذي القرار.وتتحدد ملائمة المعلومات المحاسبية بثلاث عناصر الفرعية الثلاث :

أ– القيمة التنبؤية Predictive Value: تعني إمكانية استعمال المعلومات في توقع نتائج مستقبلية، فإذا أمكن استعمالها كمدخلات لتوقع نتائج مستقبلية، تكون هذه المعلومات ملائمة(قائمة الدخل).

ب– القيمة التوكيدية Confirmatory Value : عندما تقدم تأكيد للمستعملين لقراراتهم السابقة أو تغير تقييمهم لهذه القرارات تكون المعلومات ذات قيمة توكيدية، فاستعمال المعلومات في تأكيد قرارات سابقة أو تغيير قرارات مستقبلية يعني أنها معلومات ملائمة.

2 – التمثيل الصادق Faithful Representation: لتكون التقارير المالية مفيدة، يجب أن تمثل الظواهر الإقتصادية بالكلمات والأرقام، وألا تظهر الظواهر الملائمة فقط، بل أن تمثلها بصدق، ولتكون كذلك يجب أن تتمتع بالسمات الفرعية الثلاثة الآتية:

أ – الاكتمال Completeness : يعني يجب أن تتضمن جميع المعلومات الضرورية لفهم الظواهر الموصوفة مشتملة الأوصاف والتوضيحات المرتبطة بجودة وطبيعة البنود والعوامل التي تؤثر في جودتها وطبيعتها فوصف هذه الظواهر بشكل مكتمل يعني أن المعلومات المحاسبية تمثلها بصدق.

ب – الحيادية Neutrality: أي خالية من التحيز في اختيار عرض المعلومات المالية دون تلاعب أو تحريف أو محاباة، وأن يكون لها وزن ومؤكدة، فحيادية هذه المعلومات يعني تمثيلها بصدق للظواهر الاقتصادية الموصوفة.

ج – الخلو من الخطأ : Free from Error عدم وجود اخطاء أو حذف في الظواهر وهذا لا يعني الدقة الكاملة، وإنما يعني أن إختيار وتطبيق عملية إنتاج المعلومات دون فعدم وجود أي خطأ في عملية إنتاج المعلومة وتقديمها للمستعملين يعني أ تمثل بصدق الظواهر الاقتصادية الموصوفة. خطأ:

ب – الخصائص التعزيزية او ثانوية للمعلومات المحاسبية Enhancing Qualities المواصفات التي ينبغي توافرها بالمعلومات المحاسبية لتكون أكثر فائدة، إلا أن عدم أن المعلومات غير مفيدة، بل درجة الإفادة أقل فلتعزيز الفائدة من هذه توافرها لا يعني المعلومات ينبغي توافر الخصائص الآتية:

1 – قابلية المقارنة Comparability: يهتم متخذو القرارات بالاختيار بين البدائل فالمعلومات المحاسبية تكون مفيدة أكثر إذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابه لشركات أخرى أو لنفس الشركة بين فترة وأخرى وتمكن المستفيدين من تحديد وفهم تشابه والاختلاف بين الفقرات، ويرتبط بقابلية المقارنة الثبات (الاتساق) في استعمال نفس الطرق لنفس الفترات.

2 – قابلية التحقق Verifiability: تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا مثلت بصدق ظاهرة اقتصادية معينة، وأن نتائج قياس هذه الظاهرة يمكن إثباتها وتأكيدها بشكل جوهري من أطراف عدة، فقابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تعزز من فائدتها.

3 – التوقيت المناسب Timeliness : تعني أن المعلومات متاحة لمستعمليها لأغراض القرارات في الوقت الذي تمتلك فيه القدرة على التأثير بتلك القرارات، فكلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت فائدتها أقل للمستفيدين، فتقديم المعلومات المحاسبية في وقت المناسب تعزز من فائدتها.

4 – قابلية الفهم Understandability : تكون المعلومة المحاسبية قابلة للفهم إذا صيغت و قدمت بشكل واضح وموجز، إذ يجب تبويب وتصنيف وعرض المعلومات بوضوح واتساق لتكون قابلة للفهم، فقابلية المعلومات المحاسبية للفهم تعزز من فائدتها.

المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس والافصاح (الفروض،المبادئ ، القيود)

1 – الافتراضات المحاسبية Accounting Assumption

أ – فرضية الوحدة الاقتصادية (الاستقلالية) Economic Entity Assumption: أي أن الشركة وحدة مستقلة عن الملاك وعن الشركات الأخرى، وعلى وفق هذا الافتراض يجري تحديد النشاطات الخاصة بالشركة ومسك السجلات المحاسبية لها، وبدون هكذا افتراض لا يمكن تخيل معرفة نتيجة نشاط شركة أو أصولها أو خصومها كونها ستدمج مع نشاط الملاك وأصولهم وخصومهم.

ب – فرضية الاستمرارية Going Concern Assumption: وفي ضوء هذا الافتراض فان الشركة تعد مستمرة في مزاولة نشاطها الى أمد غير محدد تتمكن خلاله من تحقيق اهدافها، ويعكس هذا الافتراض توقعات الاطراف ذات المصلحة بالشركة من جهة ويسمح بتنظيم السجلات المحاسبية والقيود وإعداد القوائم المالية وعكسه هو التوقف أو عدم الاستمرار الذي يتطلب اعداد حساب تصفية الشركة.

ج – فرضية وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption: وتعني أن النقد هو اساس مناسب للقياس المحاسبي وملائم وبسيط ومفهوم من الجميع، من جهة اخرى نرى ان كل وحدات القياس الأخرى التي يستعملها المهنيون تحمل قيمة واحدة لا تتغير عدا وحدة القياس المحاسبي فإنها تحمل قيمتين الأولى القيمة الاسمية أو قيمة الاصدار المكتوبة على وجه الورقة النقدية، والقيمة الثانية هي القيمة الحقيقية، وتمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بوحدة النقد وهاتان القيمتان غير متطابقتين على الدوام،

د – فرضية الدورية (الفترة المحاسبية) Periodicity Assumption: ويقصد بها هو استمرارية الشركة الى أمد غير محدد فان الربح الحقيقي النهائي للشركة لا يمكن ان يحدد الا بعد انتهاء اعمالها، وهذا لا يمكن ان يكون من الناحية العملية كون الشركة غير محددة بعمر ، وبالنتيجة جرى وضع هذا الافتراض لتقسيم العمر الكلي للشركة الى فترات افتراضية دورية متساوية لأغراض اعداد القوائم المالية عن كل فترة ومعرفة نتيجة النشاط لها والمركز المالي نهايتها.

2 – المبادئ المحاسبية Accounting Principles هي قواعد وأحكام عامة للقرارات المحاسبية التي يتخذها المحاسب تشتق من الاهداف والمفاهيم المحاسبية وتساعد في وضع الفروض الفنية لتسجيل العمليات

المالية والمحاسبة والابلاغ عنها، وتمثل المظلة التي يستظل بها المحاسب ويستند إليها في كل قراراته واداءه لوظيفتي القياس والافصاح والمبادئ المحاسبية هي:

أ – **مبدأ القياس Measurement Principle** (مبدأ الكلفة التاريخية سابقاً) عدل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) مبدأ الكلفة التاريخية بالاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية إلى مبدأ القياس كأحد المبادئ المحاسبية عند القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية، وعلى وفق هذا المبدأ سمح لطريقة قياس أخرى غير الكلفة التاريخية هي مبدأ القيمة العادلة أو الأصح خيار القيمة العادلة Fair Value Option إذ سمحت معظم معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خصوصاً بعد تعديلها وتحديثها بتطبيق خيار القيمة العادلة في القياس المحاسبي ، إذ تستعمل أكثر النظم المحاسبية أساس الكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وهذا يعني بان الكلفة التاريخية لم تعد الأساس الوحيد للقياس المحاسبي بل أضيف لها القيمة العادلة.

ب – مبدأ تحقق الإيراد Revenue: Recognition Principle يتحقق الايراد عند بيع سلعة أو تقديم خدمة، ويعترف بهذا الإيراد محاسبياً عند تحققه وتحصيله، ومن ثم يسجل في السجلات، ويقضي مبدأ تحقق الإيراد بأن الإيراد يتحقق في الشركات على وفق طبيعة النشاط لكل شركة، وعلى المحاسب الاعتراف بالإيراد وتسجيله محاسبياً في الفترة التي تحقق فيها، وبشكل عام يشترط في تحقق الإيراد الآتي:

1 – إمكانية القياس : تعني إمكانية قياس قيمة الإيراد وامكانية تحصيله.

2 – الاكتمال الجوهري: أي اكتمال عملية اكتساب الإيراد بتقديم خدمة أو بيع .

3– وجود طرف خارجي: أي وجود عملية مبادلة بين الوحدة المحاسبية والوحدات الأخرى التي تتحدد فيها قيمة السلع القابلة للبيع ويتحدد ذلك بتوفر دليل موضوعي، لذا تعد نقطة البيع السلعة أو تقديم الخدمة النقطة الزمنية الحاسمة في دورة تحقق الإيراد أي أن الإيراد يتحقق عند هذه النقطة.

ج–مبدأ تحقق المصروف Expense Recognition principle (مبدأ مقابلة المصروف سابقاً) يتحقق المصروف ويعترف به عندما تحدث تدفقات خارجة من الوحدة أو باستعمال أصول أو حدوث التزام، ويعني هذا المبدأ أن المصاريف كافة التي تتعلق بإيراد معين تجري مقابلتها واستقطاعها من هذا الايراد خلال الفترة التي تحقق فيها لغرض تحديد صافي الدخل، وينتج صافي الدخل من مقابلة الإيرادات بالمصروفات المستنفدة

خلال فترة زمنية معينة في عملية توليد هذه الإيرادات، إذ يجري الاعتراف بالمصروفات عندما تساهم هذه المصروفات بشكل فعلي في تحقيق الإيرادات السنوية فإذا كانت هناك تكاليف متحققة ويتوقع أن تقدم منافع مستقبلية فينبغي اعتبارها أصلاً أو تكاليف غير مستنفدة أما التكاليف التي ساهمت في توليد إيراد الفترة الحالية فتعد مصروفات تظهر في قائمة الدخل لنفس الفترة التي يعترف فيها بالإيراد المتحقق من بيع السلع أو تقديم الخدمات.

د – مبدأ الافصاح الشامل Full Disclosure Principle هذا المبدأ توفير ويعني معلومات مفيدة وبما فيه الكفاية للتأثير باحكام وقرارات مستعملي هذه المعلومات وعلى وفق هذا المبدأ يلتزم المحاسب بتقديم المعلومات الضرورية لمستعملي القوائم المالية، بحيث يتعرف قارئ القوائم المالية على الطرق المحاسبية المطبقة في إعدادها وعلى أية أحداث جوهرية أو آثار لتلك الأحداث يمكن أن تؤثر على فهم وتفسير ما جاء بها من معلومات، وهناك وسائل متفق عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي: إظهار الإفصاح كملاحظة إرشادية مرفقة مع القوائم المالية.

3 – المحددات المحاسبية Accounting Constraints وتمثل ضوابط أو قيود يعمل على وفقها المحاسب ولا يمكنه تجاوزها والمحدد الوحيد (بعد إلغاء محدد تطبيقات الصناعة Industry Practice Constrain) هو محدد الكلفة (Cost Constraint) الذي يقضي بإلزام معدي ومجهزي معلومات المحاسبة المالية الأخذ بعين الاعتبار ان لهذه المعلومات كلفة وعليهم الموازنة بين كلفة هذه المعلومات والمنافع المتوقعة منها، لأن كلفة إنتاج المعلومات المحاسبية التي يعدها المحاسب عن طريق القوائم المالية ينبغي ألا تزيد عن المنافع المتوقعة من نشر واستعمال الشركة لهذه المعلومات.